



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

الدائرة: إداري عقود وطعون أفراد/ ٢

المحامي مسفر عايض  
mesferlaw.com



بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٨ ربيع الآخر ١٤٤٢ هـ الموافق ٢٣/١١/٢٠٢٠ م

برئاسة الأستاذ المستشار / عادل يوسف الكندري

وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ عماد حمدي سالم و المستشار/ تامر يوسف عامر

وحضور الأستاذ / عبدالعزيز خالد صالح الصفي أمين سر الجلسة

في الاستئناف المقيد برقم: ٢٠١٩/٢٤٢٠ إداري عقود وطعون أفراد/ ٢.

**المرفوع من :**

وكيل وزارة الصحة بصفته .

**ضد**

- بصفته قيماً على ابنه القاصر /

- والولي الطبيعي على أبنائه القصر /

الرقم الكسبي ١٩٠٩٢٠١٤٠

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع المرافعة وبعد المداولة .

تخلص وقائع النزاع - كما يبين من الأوراق - في أن المستأنف ضده كان قد اقام الدعوى رقم ٢٠١٩/١٦٠١ اداري/٧ بإيداع صحيفة إدارة كتاب المحكمة الكلية في ٢٨/٣/٢٠١٩ - وطلب في ختامها الحكم أولاً : بصفة مستعجلة بالزام المدعى عليه بصفته بتمديد فترة بقاء وعلاج الطالبين بالولايات المتحدة الامريكية بمستشفى كليفلاند وتزويدهم بما يحتاجون من كتب رسمية ومصروفات علاج وخلافه لحين الفصل في موضوع الدعوى على أن ان يكون تنفيذ الحكم بموجب مسودته الاصلية ودون اعلان او وضع صيغة تنفيذية عملاً بنص المادة (١٩١) مرافعات ثانياً :- وفي موضوع الدعوى بإلغاء القرار السلبي الصادر عن المدعي عليه بوقف علاج الطالبين بالخارج وعودتهم لمتابعة العلاج بالكويت مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها متابعة حالات الطالبين والاشراف المالي والإداري عليهم وتمديد فترة بقائهم بالولايات المتحدة الامريكية حتى تمام شفائهم مع الزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة.

على سند من القول حاصله انه بصفته قيما على ابنه ( ) وولياً طبيعياً على أبنائه قد سبق له إقامة الدعوى رقم ٢٠١٣/٣٨٤٣ اداري/٧ - بطلب الغاء القرار الإداري برفض ارسال أبنائه المذكورين للعلاج بالخارج ، وبجلسة ٢٢/١٢/٢٠١٣ حكمت المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها ارسال أبنائه للعلاج بالخارج على نفقة الدولة ، وتنفيذاً لهذا الحكم اصدر المدعى عليه قراراً بإرسال أبنائه المذكورين للعلاج بالولايات المتحدة

(2)

تابع الاستئناف رقم: ٢٠١٩/٢٤٢٠ إداري عقود وطعون أفراد/٢.

الامريكية حيث خضع الأبناء للعلاج وتم اجراء عملية زرع كبد لكل منهم ، إلا أنه نتج عنها مضاعفات عدة منها عدم قبول الجسم للعضو المزروع وخضع الأبناء للعلاج بإعطائهم المضادات المطلوبة للتقليل من اخطار تلك المضاعفات خاصة وانهم مصابون بمرض وراثي في الدم ( مرض الاستروليميا في الدم) وقد أصدرت اللجنة العليا للعلاج بالخارج قراراً بأن علاج الأبناء المذكورين يعتبر ممتداً حتى انتهاء علاجهم بشكل كامل ونهائي بناء على حكم المحكمة ، إلا أن إدارة العلاج بالخارج التابعة للمدعى عليه بصفته قررت إعادة عرض حالة كل ابن من أبنائه على اللجنة الطبية للعلاج بالخارج للنظر بشأن عودتهم لمتابعة العلاج بالكويت من عدمه حيث قررت اللجنة مخاطبة مركز ثيان الغانم للجهاز الهضمي والكبد لإبداء الرأي في إمكانية متابعة الحالات الأربعة في المراكز بعد عملية زراعة الكبد من عدمه ، وأوصت بأخذ رأي الطبيب المعالج ، وإذ ثبت من خلال رأي الطبيب المعالج للأبناء بمستشفى كيلفلاند بالولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٠١٩/١/١١ أنه يفضل إقامة المرضى الأربعة بمستشفى كيلفلاند لعام واحد ، كما ثبت أن مركز ثيان الغانم للجهاز الهضمي والكبد بدولة الكويت ليست لديه الإمكانيات الطبية والتقنية لمتابعة حالة الأبناء الأربعة نظراً لعام استقرار حالاتهم وتاريخ المرض واصابتهم وراثياً بمرض الاستروليميا في الدم ،وعلى الرغم من كل ذلك قام المدعى عليه بصفته بإلغاء تمديد علاج الأبناء الأربعة وامتنع عن متابعة حالاتهم وهو ما يعرضهم للخطر وهو الامر الذي حداه على إقامة دعواه بغية الحكم له بطلباته أنفة البيان .

(3)

تابع الاستئناف رقم: ٢٠١٩/٢٤٢٠ إداري عقود وطعون أفراد/٢.

وتدوولت الدعوى أمام محكمة أول درجة بالجلسات على النحو المبين بمحاضرها وخلالها قدم الحاضر عن المدعى أربعة حواظف مستندات ، كما قدم الحاضر عن جهة الإدارة مذكرة دفاع .

وبجلسة ٢٠١٩/١١/١٧ وبعد ان كلفت محكمة اول درجة طلبات المدعى بأنها الحكم بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار الإداري الصادر بإنهاء علاج أبنائه (

المحامي مسفر عايض  
المحامي مسفر عايض  
mesferlaw.com

بالولايات المتحدة الامريكية على نفقة وزارة الصحة وعودتهم لاستكمال علاجهم في الكويت ، مع ما يترتب على ذلك من آثار اخصها استكمال علاجهم بالولايات المتحدة الامريكية والزام المدعى عليه بصفته بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وتنفيذ الحكم بموجب مسودته وبغير اعلان او وضع الصيغة التنفيذية .

حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار الإداري الصادر بإنهاء علاج أبناء المدعى ، بالولايات المتحدة الامريكية على نفقة وزارة الصحة وعودتهم لاستكمال علاجهم في الكويت مع ما يترتب على ذلك من آثار اخصها استكمال علاجهم بالخارج على النحو المبين بالأسباب ، والزممت الجهة الإدارية المدعى عليها بالمصروفات وعشرة دنائير مقابل اتعاب المحاماة وامرت بتنفيذ الحكم بمسودته بدون اعلان وبغير وضع صيغة تنفيذية عليه .


وشيدت المحكمة قضاءها تأسيساً على أنه .

فإنه يتعين الإشارة - بداءة - إلى أن القرارات الصادرة عن اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج بعودة أبناء المدعى لاستكمال العلاج بالكويت

(4)

تابع الاستئناف رقم: ٢٠١٩/٢٤٢٠ إداري عقود وطعون أفراد/٢.



، والمطعون فيها بموجب الدعوى الماثلة ، هذه القرارات صدرت بتاريخي ٢٠١٩/٢/٢٨ و ٢٠١٩/٣/١٩ على النحو سالف البيان أي أنها صدرت قبل تاريخ العمل بلائحة رج الصادرة في يونيو عام ٢٠١٩ والنافذة بدءاً من ٢٠١٩/٦/٣٠ ، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يخضع لأحكام لائحة العلاج بالخارج الصادرة بالقرار الوزاري رقم ( ٤٢١ ) لسنة ٢٠١٦ بحسبان أن العبرة في تقدير ما اذا كان القرار صحيحاً أو غير صحيح هو بكونه كذلك وقت صدوره " حكم محكمة التمييز في الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٧ [mesferlaw.com](http://mesferlaw.com)  إداري . جلسة ٢٠١٠/٤/٦ "

وحيث إن المادة ( ١١ ) من الدستور الكويتي تنص على أن :

"تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل . كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية . "

وحيث إن المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٤٢١ لسنة ٢٠١٦ في شأن لائحة العلاج بالخارج - قبل إلغائه بموجب لائحة العلاج بالخارج الصادرة في يونيو عام ٢٠١٩ وباعتباره المنطبق على النزاع الماثل - تنص على أن :

" يقتصر إيفاد المواطنين للعلاج في الخارج علي حالات السرطان وحالات الجراحات المستعصية والحالات الحرجة والأطفال التي ترى اللجان الطبية التخصصية في المستشفيات أنها تستحق العلاج خارج دولة الكويت ومتوفر علاجها بالخارج "

وتنص المادة الثانية منه على أن :

(5)

تابع الاستئناف رقم: ٢٠١٩/٢٤٢٠ إداري عقود وطعون أفراد/٢.

'يتم إرسال المرضى للعلاج خارج دولة الكويت وفق الشروط والضوابط الواردة في هذه اللائحة على النحو التالي...."

وحيث إن مفاد ما تقدم أن لائحة العلاج بالخارج وفقا لتعديلها الصادر بموجب القرار الوزاري رقم ( ٤٢١ ) لسنة ٢٠١٦ تنص على أن يقتصر إيفاد المواطنين للعلاج في الخارج علي حالات السرطان وحالات الجراحات المستعصية والحالات الحرجة والأطفال التي ترى اللجان الطبية التخصصية في المستشفيات أنها تستحق العلاج خارج دولة الكويت [mesferlaw.com](http://mesferlaw.com) وحددت شروط وضوابط إرسال المرضى للعلاج خارج دولة الكويت في المادة الثانية منها على النحو آنف الذكر .

وحيث إن محكمة التمييز قد قضت في هذا الشأن بأن :

الدستور تكفل بوضع القواعد العامة لحقوق المواطنين وواجباتهم ، وترك للقانون تنظيم هذه الأمور ، وأن بان الطبية هي الجهة المنوط بها العلاج بالخارج وتقرير الحالة الصحية للمريض وتقدير ما إذا كانت تحتاج إلى علاج بالخارج أم لا ، ومن ثم فإن قراراتها في هذا الشأن يعد من الملاءمات المتروكة لتقديرها بلا معقب طالما خلا القرار من إساءة استعمال السلطة . " في هذا المعنى حكم محكمة التمييز في الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٠٠١ جلسة ٢٠٠٣/٣/٣ "

كما أن من المستقر عليه قضاء أن :

"القرار الإداري يجب أن يقوم على سبب صحيح يبرره صدقا وحقا أي في الواقع وفي القانون ، وهو الحالة الواقعية أو القانونية التي تحمل الإدارة على التدخل منفردة بسلطانها الإدارية الأمر بقصد إحداث أثر قانوني هو محل القرار إبتغاء المصلحة العامة الذي هو غاية القرار ، وعلى ذلك

(6)

تابع الاستئناف رقم: ٢٠١٩/٢٤٢٠ إداري عقود وطعون أفراد/٢.


فإن صحة القرار الإداري تتحدد بالأسباب التي قام عليها ومدى سلامتها على أساس الأصول الثابتة بالأوراق ومدى مطابقتها للنتيجة التي انتهى إليها ، وأنه ولئن كانت جهة الإدارة غير ملزمة بتسبيب قراراتها ، إلا أنه إذا تكررت الإدارة أسباباً فإنها تخضع لرقابة القضاء الإداري للتحقق من مطابقتها للقانون واثراً ذلك في النتيجة التي انتهى إليها القرار ، وعلى المحكمة التحقق من توافر وصحة الوقائع المادية والقانونية التي حملت جهة الإدارة على إصدار قرارها " حكم محكمة التمييز في الطعن رقم (١٩٤) لسنة ٢٠١٢ إداري جلسة ٢٥/٦/٢٠١٤ ، وحكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٠/١١٧٤ ق جلسة ١٢/١١/١٩٩٥ .

المحامي مسفر عايض  
الطعن  
mesferlaw.com

وترتيباً على ما تقدم ولما كان الثابت بالأوراق أن أبناء المدعى ( ) قد تم إرسالهم للعلاج بالخارج على نفقة وزارة الصحة ، حيث تم إرسالهم إلى مستشفى كليفلاند بالولايات المتحدة الأمريكية وقد تم إجراء عملية زرع كبد لكل منهم ، وقامت إدارة العلاج بالخارج بالوزارة المدعى عليها بطلب إعادة عرض حالة كل ابن من أبناء المدعى على اللجنة الطبية للعلاج بالخارج للنظر بشأن عودتهم لمتابعة العلاج بالكويت من عدمه حيث قررت اللجنة مخاطبة مركز ثيان الغانم للجهاز الهضمي والكبد لإبداء الرأي في إمكانية متابعة الحالات الأربعة في المركز بعد عملية زراعة الكبد من عدمه وأوصت بأخذ رأي الطبيب المعالج ، وبتاريخي ٢٨/٢/٢٠١٩ و ١٩/٣/٢٠١٩ قررت اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج عودة أبناء المدعى لاستكمال العلاج بدولة الكويت حسب توصيات الطبيب المعالج وأورد الحاضر عن الجهة الإدارية بالصفحة الأخيرة من مذكرة الدفا المقدمة منه بجملة ٣/١١/٢٠١٩ أنه بتاريخ

(7)

تابع الاستئناف رقم: ٢٠١٩/٢٤٢٠ إداري عقود وطعون أفراد/٢.

٢٠١٨/١٢/٢٦ تم استلام كتاب الطبيب المعالج يفيد إمكانية عودة المرضى إلى الكويت لمتابعة العلاج ، وهو ما يمثل إفصاحا من الجهة الإدارية عن السبب في إصدار القرار المطعون فيه ؛ حيث تمثل السبب في إرسال الطبيب المعالج كتابا يفيد إمكانية عودة أبناء المدعى إلى الكويت لاستكمال العلاج ، ومن ثم فإن هذا السبب يخضع لرقابة القضاء الإداري الذي يكون له التحقق من مدى صحته ومطابقته للقانون والأثر المترتب على ذلك وصحة الوقائع المادية والقانونية التي حملت [mesferlaw.com](http://mesferlaw.com)  [mesferlaw.com](http://mesferlaw.com) على ذلك وصحة الوقائع المادية والقانونية التي حملت [mesferlaw.com](http://mesferlaw.com) إصدار قرارها .

ولما كان الأمر على ما سلف بيانه وإذ خلت الأوراق من الكتاب الموجه من الطبيب المعالج بإمكانية عودة المرضى إلى الكويت والذي أصدرت الجهة الإدارية المدعى عليها القرار المطعون فيه استنادا إليه على النحو الوارد بمذكرة الدفاع المقدمة من الحاضر عن الجهة الإدارية بجلسة ٢٠١٩/١١/٣ ، وذلك لاستبيان ما إذا كان هذا الكتاب قد صدر متضمنا إمكانية عودة أبناء المدعى إلى الكويت على وجه الإطلاق تأسيسا على انتهاء علاجهم بالولايات المتحدة الأمريكية أو عدم جدوى الاستمرار في هذا العلاج أو أن إمكانية عودتهم مشروطة بمتابعة حالات أبناء المدعى في دولة الكويت على وجه معين ، ومن ثم فإن ذلك إنما يعدو كلاما مرسلا لا دليل عليه من الأوراق ، وذلك كله في ضوء أن الثابت بالكتب الموجهة بتاريخ ٧ ، ١١ ، ١٧ ، ٢٠١٩/١/١٨ من مستشفى كليفلاند والمودعة حافظة المستندات المقدمة من الحاضر عن المدعى بجلسة ٢٠١٩/٤/١٤ ، أن المستشفى المذكورة قد انتهت إلى التوصية ببقاء أبناء المدعى سالف الذكر في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة سنة على الأقل ،



كما أن الثابت بالكتاب الموجه بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٦ من مركز ثيان الغانم للجهاز الهضمي والكبد إلى مدير إدارة العلاج بالخارج تضمن الإفادة أنه بعد دراسة حالة المريض

ينصح بإكمال العلاج في مركز زراعة الكبد بكليفلاند بامريكا لمدة سنة من تاريخ زراعة الكبد في ٢٠١٦/٥/١٥ كما ورد في تقرير الطبيب المعالج حيث إن المريض المذكور يعاني من مرض وراثي جيني نادر ولا يوجد في

المطعمي مستقر عايض  
mesferlaw.com

المركز متخصصين بالأمراض الوراثية الجينية وأنه على الرغم من أن المركز يتابع حالات زراعة الكبد إلا أن هذا النوع من الامراض تحتاج إلى متخصصين في الأمراض الوراثية ، وهذا كله لم ينكره الحاضر عن الجهة الإدارية ولم يقدم ما يفيد خلافه أو ما يفيد أنه يمكن متابعة حالات بناء المدعي داخل دولة الكويت ، ومن ثم فإن الأوراق خلت من دليل قاطع ويقيني على أن حالة ابناء المدعي المرضية كانت تستدعي - في تاريخ صدور القرار المطعون فيه عودتهم من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الكويت لاستكمال علاجهم في ضوء ما ثبت سلفا من أن حالة ابناء المدعي المذكورين تستدعي البقاء في الخارج وأن مركز ثيان الغانم للجهاز الهضمي في عام ٢٠١٧ إلى أنه لا يوجد في المركز متخصصين بالأمراض الوراثية الجينية وهي الأمراض التي يعاني منها أبناء المدعين جميعا على النحو الثابت بالأوراق ، الامر الذي يكون معه القرار المطعون فيه غير قائم على سببه المبرر قانونا جديرا بالإلغاء مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها أحقية ابناء المدعي )

( في استكمال علاجهم بالخارج على نفقة وزارة الصحة .

ولا ينال مما تقدم القول بأن قرارات اللجان الطبية في شأن العلاج بالخارج إنما تعد من الملائمات المتروكة لتقديرها بلا معقب طالما خلا القرار من إساءة استعمال السلطة فذلك مردود بأنه ولئن كان ذلك صحيحاً إلا أن من المستقر عليه قضاء أنه إذا ذكرت الإدارة اسباباً للقرار الصادر عنها فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة القضاء الإداري للتحقق من مطابقتها للقانون وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى إليها القرار وأنه على المحكمة التحقق من توافر صحة الوقائع المادية والقانون التي حملتها جهة الإدارة على إصدار قرارها وهو الأمر الحاصل في الحالة محل التقاضي على النحو سالف البيان .

وحيث أنه عن طلب تنفيذ الحكم بالمسودة بدون اعلان فإن المحكمة ترى أن تأخير التنفيذ يترتب عليه ضرر جسيم بمصلحة أبناء المدعى لتعلق الأمر بحالتهم الصحية ومن ثم فإنها تجيب المدعى الى هذا الطلب عملاً بسايرها المقررة بالمادة (١٩١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وإذ لم ترتض جهة الإدارة الحكم المتقدم فأقامت الاستئناف المعارض بصحيفة اودعت إدارة كتاب هذه المحكمة في ٢٠١٩/١٢/٩ وطلبت في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً لحين الفصل في موضوع الاستئناف وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً: برفض الدعوى موضوعاً مع الزام المستأنف ضده بصفته المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي .

ونعت جهة الإدارة على الحكم المستأنف مخالفة القانون والخطأ في تطبيق وتأويله ومخالفته الثابت بالأوراق إذ أن تشخيص حالة المرخص أبناء المستأنف ضده هو زراعة كبد وتم إفادهم جميعاً للعلاج بأمريكا لإجراء عمليات زراعة الكبد على نفقة وزارة الصحة وقد تم اجراء العمليات لهم ، وبتاريخ ٢٠١٩/١/١٠ قام المكتب الصحي بدولة الكويت بمخاطبة السيد/ وكيل وزارة الصحة بشأن التقرير الصادر من الطبيب المعالج للمرضى والذي يفيد بإمكانية عودتهم الى الكويت لمتابعة الزراعة حيث انتهى الرأي القانوني على ان عودة هؤلاء المرضى من الأمور الطبية الفنية التي يتعين عرضها على اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج للنظر في اصدار التوصية بشأن التمديد أو انتهاء العلاج وفقا لاختصاصاتها الممنوحة لها بالقرار رقم ٢٠١٦/٤٢١ في شأن لائحة العلاج بالخارج ونفاذاً لذلك تم إحالة المذكورة على اللجنة الطبية العليا التي أصدرت قرارها بتاريخ ٢٠١٩/٢/٥ بأنه لا مانع من تمديد علاج المرضى حتى انتهاء العلاج ويرجى مخاطبة الطبيب المعالج للإفادة بشأن شفاء المرضى بشكل كامل نهائي كما ان التقارير الطبية الصادرة من الأطباء المعالجين للمرضى أكدوا ان المرضى سوف يكونون امنين في السفر للعودة الى بلدهم ومتابعة علاج الزراعة ، وبتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٨ صدر قرار اللجنة الطبية العليا ووردن به أنه بعد الاطلاع على التقارير الطبية الصادرة من الأطباء المعالجين لكل من المريض ( ) تطلب اللجنة ترتيب عودتهم الى الكويت ، وبتاريخ ٢٠١٩/٣/١٩ صدر قرار اللجنة الطبية العليا بانه بعد الاطلاع على التقارير الطبية الصادرة مع الأطباء المعالجين لكل من ( ) فإن اللجنة ترى عودتهم لاستكمال العلاج في الكويت حسب توصية الطبيب المعالج وبالتالي فإن الأطباء المعالجين

أكدوا ان الحالة الصحية للمرضى تسمح بعودتهم الى الكويت وان عليهم اجراء الفحوصات الطبية ومتابعة حالتهم شهريا كما ان مفهوم الشفاء الكامل للحالة المرضية لا يمكن الاخذ به في حالة هؤلاء المرضى إذ أن مريض زراعة الكبد يكون في الاحتياج الدائم الى المتابعة واجراء الفحوصات الطبية الدورية للتأكد من كفاءة العضو المزروع ، كما أن الحكم المطعون فيه من المرجح الغائه وفي تنفيذه يترتب نتائج يتعذر تداركها لذا تطلب جهة الإدارة تنفيذ الحكم بصفة مستعجلة لحين الفصل في موضوع [mesferlaw.com](http://mesferlaw.com) الاستئناف ، وخلصت جهة الإدارة الى طلباتها انفة البيان.

وتدوول الاستئناف بالجلسات على النحو الثابت بمحاضرها وخلالها قدم الحاضر عن جهة حافظة مستندات ، كما قدم الحاضر عن المستأنف ضده حافظة مستندات ومذكرة دفاع طلب فيها رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

وبجلسة ٢٦/١٠/٢٠٢٠ قررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم بجلسة اليوم ومذكرات في أسبوع لمن يشاء وقد انقضى هذا الاجل دون أن يقدم الخصوم ثمة مذكرات وفي الجلسة المحددة صدر الحكم واودعت مسودته المشتملة على أسبابه لدى النطق به .

ومن حيث ان الاستئناف قد أقيم في الميعاد المقرر قانوناً واستوفى سائر أوضاعه الشكلية الأخرى فإنه يغدو مقبولاً شكلاً.

ومن حيث إن الاستئناف مهين للفصل في موضوعه مما يغني عن طلب الشق العاجل منه .

ومن حيث ان الحكم المستأنف في محله للأسباب الصحيحة التي قام عليها والتي تتخذها هذه المحكمة سنداً لحكمها حيث تناول الحكم



المستأنف وقائع النزاع بفهم سائغ واعطاها التكييف القانوني الصحيح الذي  
قاده الى تطبيق صحيح حكم القانون عليها وبالتالي جاء سديداً وصائباً فيما  
قضى به واقام قضائه على أسباب صحيحة كافية لحمل ما انتهى اليه هذا  
القضاء قد حاز على قناعة هذه المحكمة التي لم تقف باستقراء أسباب  
الاستئناف على دفاع جديد لجهة الإدارة المستأنفة ينال من قناعة المحكمة  
، دون ان ينال من ذلك ما ذكرته جهة الإدارة من ان التقارير الطبية  
الصادرة من الأطباء المعالجين لأبناء المستأنف ضده قبل قراره ان المرضى  
سوف يكونون أمنين في السفر للعودة الى بلدهم ومتابعة علاج زراعة الكبد  
إذ أ، الثابت من تقرير الطبيب المعالج لابن المستأنف ضده - والوارد  
طي حافظة مستندات المستأنف ضده والمؤرخ ٢٠١٩/١/١١ انه يفضل  
تمديد اقامته في كليفلاند بالولايات المتحدة الامريكية لمدة عام واحد على  
الأقل ، كما خلت الأوراق مما يفيد استقرار حالتهم على الوجه الاكمل ،  
كما أن التقرير سالف الذكر في تاريخ لاحق على التقرير الوارد طي حافظة  
مستندات جهة الإدارة المؤرخ ٢٠١٩/١/٧ الذي يفيد بإمكانية العودة  
للكويت كما لا ينال من ذلك ما ذكرته جهة الإدارة المستأنفة من ان العلاج  
بالخارج وتمديده يدخل في اختصاصي اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج  
وهو من الملائمات المتروكة لتقديرها اذ ان ذلك مردود عليه بأنه ولئن  
كانت جهة الإدارة غير ملزمة بتسبب قراراتها إلا أنه إذا تكررت الإدارة  
اسباباً فإنها تخضع لرقابة القضاء الإداري للتحقيق من مطابقتها للقانون  
وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى اليها القرار كما أن مركز تتيان الغانم  
للجهاز الهضمي والكبد قد قرر أنه لا يوجد في المركز متخصصين  
بالأمراض الوراثية الجينية وهي الامراض التي يعاني منها أبناء المستأنف  
ضده جميعهم على النحو الثابت الاوراق ، الامر الذي يكون معه القرار

المطعون فيه الصادر بإنهاء علاج أبناء المستأنف ضده )  
( بالولايات المتحدة الأمريكية ( كليفلاند ) على نفقة وزارة  
الصحة وعودتهم لاستكمال علاجهم في الكويت غير قائم على سند صحيح  
من القانون ما تقضي معه المحكمة بإلغائه وما يترتب على ذلك من آثار .

وإذ أخذ الحكم المستأنف بهذا النظر فإنه يكون قد صدر متفقاً  
وصحيح حكم القانون ويكون النعي عليه من جانب جهة الإدارة المستأنفة  
في غير محله مما تقضي معه المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم  
المستأنف ، واعفاء جهة الإدارة من المصروفات عملاً بحكم المادة الأولى  
من القانون رقم ١٩٦١/٧ بشأن اعفاء الحكومة من الرسوم القضائية.

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً  
وبتأييد الحكم المستأنف ، وأعفت جهة الإدارة من المصروفات .

رئيس الدائرة

أمين سر الجلسة

(١٦)

باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت  
الشيخ صباح الأحمد الصباح  
المحكمة الكلية  
الدائرة الإدارية السابعة



باجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة الكلية في يوم ٢٠١٩/١١/١٧ م

برئاسة الاستاذ: عايض الجبالي المستشار

وعضوية الاستاذ: عمر الهلالي القاضي

وعضوية الأستاذ: فهد الفهد القاضي

وبحضور الأستاذ: إيهاب شهابين أمين السر

صدر الحكم الآتي

في القضية رقم: ٢٠١٩/١٦٠١ إداري /٧

المرفوعة من:

د. وكيل وزارة الصحة "بصفته"

أسباب الحكم

بعد الاطلاع على المستندات والأوراق وسماع المرافعة والمداولة قانوناً .

تتحصل وقائع الدعوى في أن المدعى أقامها بموجب صحيفة أودعت إدارة كتاب المحكمة الكلية بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨ ، وقد أعلنت قانوناً ، طالباً في ختامها الحكم :

أولاً : بصفة مستعجلة بإلزام المدعى عليه بصفته بتمديد فترة بقاء وعلاج الطالبين بالولايات المتحدة الأمريكية بمستشفى كليفلاند وتزويدهم بما يحتاجونه من كتب رسمية ومصروفات علاج وخلافه لحين الفصل في موضوع الدعوى على أن يكون تنفيذ الحكم بموجب مسودته الأصلية ودون إعلان أو وضع صيغة تنفيذية عملاً بنص المادة (١٩١) مرافعات .

ثانياً : وفي موضوع الدعوى بإلغاء القرار السلبي الصادر عن المدعى عليه بوقف علاج الطالبين بالخارج وعودتهم لمتابعة العلاج بالكويت مع ما يترتب على ذلك من

تابع الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٩/١٦٠١ إداري/٧

أثار أخصها متابعة حالات الطالبين والإشراف المالي والإداري عليهم وتمديد فترة بقائهم بالولايات المتحدة الأمريكية حتى تمام شفائهم مع إلزام المدعى عليه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وقال المدعى شرحاً لدعواه إنه بصفته قِيماً عل ابنه وولياً طبيعياً على ابنائه ، قد سبق له إقامة الدعوى رقم ٢٠١٣/٣٨٤٣ إداري/٧ ،


بطلب إلغاء القرار الإداري برفض إرسال أبنائه المذكورين للعلاج بالخارج ، وبجلسة ٢٠١٣/١٢/٢٢ حكمت المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها إرسال أبنائه للعلاج بالخارج على نفقة الدولة ، وتنفيذاً لهذا الحكم أصدر المدعى عليه قراراً بإرسال أبنائه المذكورين للعلاج بالولايات المتحدة الأمريكية حيث خضع الابناء للعلاج وتم إجراء عملية زرع كبد لكل منهم إلا أنه نتج عنها مضاعفات عدة منها عدم قبول الحسم للعضو المزروع وخضع الابناء للعلاج بإعطائهم المضادات المطلوبة للتقليل من أخطار تلك المضاعفات وخاصة وأنهم مصابون بمرض وراثي في الدم (مرض الاستروليميا في الدم) ، وقد اصدرت اللجنة العليا للعلاج بالخارج قراراً بأن علاج الأبناء المذكورين يعتبر ممتداً حتى انتهاء علاجهم بشكل كامل ونهائي بناءً على حكم المحكمة ، إلا أن إدارة العلاج بالخارج التابعة للمدعى عليه بصفته قررت إعادة عرض حالة كل ابن من أبنائه على اللجنة الطبية للعلاج بالخارج للنظر بشأن عودتهم لمتابعة العلاج بالكويت من عدمه حيث قررت اللجنة مخاطبة مركز ثيان الغانم للجهاز الهضمي والكبد لإبداء الرأي في إمكانية متابعة الحالات الأربعة في المركز بعد عملية زراعة الكبد من عدمه وأوصت بأخذ رأي الطبيب المعالج ، وإذ ثبت من خلال رأي الطبيب المعالج للأبناء بمستشفى كليفلاند بالولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٠١٩/١/١١ أنه يُفضّل تمديد إقامة المرضى الأربعة بمستشفى كليفلاند لعام واحد كما ثبت أن مركز ثيان الغانم للجهاز الهضمي والكبد بدولة الكويت ليست لديه الإمكانيات الطبية والتقنية لمتابعة حالة الابناء الأربعة نظراً لعدم استقرار حالاتهم وتاريخهم المرضى وإصابتهم وراثياً بمرض الاستروليميا في الدم ، وعلى الرغم من كل ذلك قام المدعى عليه بصفته بإلغاء تمديد علاج الابناء الأربعة وامتنع عن متابعة حالاتهم وهو ما يُعزّضهم



**تابع الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٩/١٦٠١ إداري ٧**

للخطر ، وهو الأمر الذي حداه إلى إقامة دعواه الماثلة بغية الحكم بطلباته سالفة البيان .

وأرفق الحاضر عن المدعى بصحيفة الدعوى حافظة مستندات طويت على صورة ضوئية من الحكم الصادر عن محكمة الاسرة (الكلية) - الدائرة اسرة الفروانية / ١ - بجلسة ٢٠١٧/١/٢٩ فى الدعوى رقم ٢٠١٦/٨٢ والقاضى منطوقه باعتبار الابن / محجوزا عليه لذاته للعتة منذ إصابته بالمرض وتعيين

المدعى / قِيمًا على ابنه سالف الذكر ،  صورة ضوئية من

mesferlaw.com

الحكم الصادر عن المحكمة الكلية - الدائرة الإدارية السابعة - فى الدعوى رقم ٢٠١٤/٢٣٦١ بجلسة ٢٠١٥/٣/٢٢ والقاضى بإلزام وكيل وزارة الصحة "بصفته"

بأن يؤدي إلى المدعى فى الدعوى الماثلة تعويضًا مقداره (٣٠٠٠) د.ك جبرًا للاضرار التى لحقتة وابنه / ، من جراء قرار جهة الإدارة برفض إرساله للعلاج

بالخارج والمقضى بإلغائه بموجب حكم قضائى نهائى ، وصورة ضوئية من نموذج طلب عرض على اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج مؤرخ فى ٢٠١٩/١/١٣

ورد به أنه فى شأن الإفادة بخصوص عودة المرضى الأربعة فإن اللجنة قررت مخاطبة مركز ثيان الغانم للجهاز الهضمى والكبد لإبداء الرأى لإمكانية متابعة

الحالة بعد زراعة الكبد وإفادة الطبيب المعالج بأمرىكا لإمكانية العودة للكويت ، وصورة ضوئية من الكتاب الموجه بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٦ الى مدير إدارة العلاج

بالخارج تضمن الإفادة أنه بعد دراسة حالة المريض /

فإن المركز ينصح باكمال العلاج فى مركز زراعة الكبد بكليفلاند بأمرىكا لمدة سنة من تاريخ زراعة الكبد فى ٢٠١٦/٥/١٥ كما ورد فى تقرير الطبيب

المعالج حيث إن المريض المذكور يعانى من مرض وراثى حنى نادر ولا يوجد فى المركز متخصصين بالأمراض الوراثية الحينية وأنه على الرغم من أن المركز يتابع

حالات زراعة الكبد إلا أن هذا النوع من الأمراض تحتاج الى متخصصين فى الأمراض الوراثية ، وصورة ضوئية من الكتاب الموجه بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٩ من

رئيس قسم الجهاز الهضمى بمركز ثيان الغانم لامراض الجهاز الهضمى إلى مدير إدارة العلاج بالخارج تضمن الإفادة أنه بخصوص المرضى الأربعة (أبناء المدعى

تابع الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٩/١٦٠١ إداري/٧

في الدعوى الماثلة) فإنه يطلب عرض الموضوع الخاص بإمكانية متابعة حالاتهم بعد زراعة الكبد وإمكانية عودتهم للكويت ، على اللجنة الطبية العليا لاتخاذ ما تراه مناسباً ، وصورة ضوئية من ترجمة لمستند تضمن كتائباً موجهة بتاريخ ٢٠١٩/١/١١ من دكتور كارلوس روميرو ماريو الطبيب بمعهد أمراض الجهاز الهضمي والكبد بكيفلانند كلينيك بشأن الإفادة بأنه يفضل تمديد إقامة المريض / في كيفلانند لعام واحد على الأقل .

وقد تدوول نظر الدعوى أمام المحكمة على النحو الثابت بمحاضر جلساتها وبجانبها [mesferlaw.com](http://mesferlaw.com) وقد قدم الحاضر عن المدعى حافظة مستندات طويت على صور ضوئية من ترجمة لكتب موجهة بتاريخ ٧ و ١١ و ١٧ و ٢٠١٩/١/١٨ من مستشفى كيفلانند بشأن التوصية ببقاء ابناء المدعى سالفى الذكر في الولايات المتحدة الامريكية لمدة سنة على الأقل بعد زراع الكبد .

وبجلسة ٢٠١٩/٨/١٨ قدم الحاضر عن المدعى حافظة مستندات طويت على صورة ضوئية من المذكرة المعدة بمعرفة إدارة الشؤون القانونية والتحقيقات بوزارة الصحة الكويتية بشأن ابناء المدعى في الدعوى الماثلة والتي انتهت إلى أن عودة المرضى المذكورين هي من الامور الطبية الفنية التي يتعين عرضها على اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج للنظر في إصدار التوصية بالتمديد أو إنهاء العلاج وذلك وفقاً للاختصاصات الممنوحة لها بموجب القرار الوزاري رقم (٤٢١) لسنة ٢٠١٦ بشأن لائحة العلاج في الخارج وقد تأشر على تلك المذكرة بأنه صدر تقرير من الطبيب المعالج بواشنطن بإمكانية استمرار متابعة حالات الأبناء المذكورين بالكويت ، وصور ضوئية من أربعة مستندات تُفيد أن اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج قررت بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٨ و ٢٠١٩/٣/١٩ عودة أبناء المدعى الأربعة لاستكمال العلاج في الكويت حسب توصية الطبيب المعالج .

وبجلسة ٢٠١٩/١١/٣ قدم الحاضر عن المدعى حافظة مستندات طويت على صورة ضوئية من ترجمة للتقارير الصادرة بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٧ عن اللجنة الطبية للعلاج خارج دولة الكويت وقد تضمنت هذه التقارير أنه يجب معاينة أبناء المدعى

تابع الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٩/١٦٠١ إداري ٧

الأريعة في مركز زراعة الكبد الخاص بهم ، وصور ضوئية من تقارير طبية خاصة باببناء المدعى الاربعة صادرة عن مركزثنيان الغانم لامراض الجهاز الهضمي والكبد.

وبالجلسة ذاته قدم الحاضر عن الجهة الإدارية المدعى عليها متكرة دفاع طلب في ختامها الحكم برفض الدعوى وإلزام المدعى المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

الأدعوى مسفر عايش  
mesferlaw.com



مسودته المشتمة على أسبابه عند النطق به .

وحيث انه بتعين الإشارة - بداءة - إلى أن من المستقر عليه قضاء أن التعرف على حقيقة طلبات الخصوم وفهم الواقع في الدعوى هو من شأن محكمة الموضوع وعليها أن تنزل عليها وصفها الحق وتكشفها القانوني السليم بغير معقب عليها في ذلك متى كان استخلاصها سائغاً له أصله الثابت في الأوراق ولا خروج عن طلبات الخصوم أو استحداث طلبات جديدة لم تعرض عليها "حكم محكمة التمييز في الطعن رقم ٢٠١٢/٢٧/٢٧ جلسة ٢٠٠٤/١٢/٢٧ والطعن ٢٠١١/٣٤٧/٢١ جلسة ٢٠١٤/٥/٢١"

كما أن من المستقر عليه أن القرار الإداري الإيجابي هو القرار الذي تكشف به الإدارة عن موقفا بالمنح أو المنع وقد يكون صريحاً أو ضمناً تدل ظروف الحال- دون إفصاح- على موقف الإدارة وإرادتها، أما القرار السلبي فهو امتناع الإدارة عن إصدار قرار كان بتعين عليها إتخاذها وفقاً للقوانين واللوائح. وأنه لا يشترط في القرار الإداري أن يصدر في صيغة معينة أو بشكل معين ، بل ينطبق هذا الوصف ويجرى حكمه كلما أفصحت الإدارة أثناء قيامها بوظائفها عن إدارتها الملزمة بقصد إحداث أثر قانوني معين " حكم محكمة التمييز في الطعن رقم ٢٠٠١/٢٢٦ جلسة ٢٠٠١/١٠/٢٦، وحكم المحكمة الإدارية العليا المصرية في الطعن رقم ٣٢٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٩ وحكمها في الطعن رقم ٧٠٣٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٠٠٣/٥/١٠"




وهدياً بما تقدم ولما كانت الجهة الإدارية المدعى عليها - ممثلة في اللجنة العليا للعلاج بالخارج - قد اتخذت في الحالات محل الداعي موقفاً إيجابياً بإصدارها بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٨ و ٢٠١٩/١٩/٣٢ قرارات صريحة بإنهاء علاج أبناء المدعى سالف الذكر في الولايات المتحدة الأمريكية وعودتهم لاستكمال علاجهم بدولة الكويت ، وذلك على النحو الثابت بالمستندات المقدمة من الحاضر عن المدعى بجلسة ٢٠١٩/٨/١٨ والتي أورد بوجه حافظة المستندات المنكورة أن تلك المستندات هي قرارات اللجنة العليا للعلاج بالخارج بإنهاء علاج الأبناء بأمريكا وعودتهم لاستكمال العلاج في الكويت ، وهو ما لم يثبت من الأوراق خلافه ، ومن ثم فإن الأمر في الدعوى الماثلة لا يتعلق بقرار إداري سلبى وإنما يتعلق بقرار إداري إيجابى يخضع للمواعيد المقررة قانوناً للطعن فيه بدعوى الإلغاء .

وحيث إن المدعى بطلب الحكم - وفقاً للتكليف القانوني الصحيح لطلباته - يقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار الإداري الصادر بإنهاء علاج أبنائه / بالولايات المتحدة الأمريكية على نفقة وزارة الصحة وعودتهم لاستكمال علاجهم في الكويت، مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها استكمال علاجهم بالولايات المتحدة الأمريكية ، وإلزام المدعى عليه بصفته المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وتنفيذ الحكم بموجب مسودته وبغير إعلان أو وضع الصيغة التنفيذية .

وحيث إنه عن شكل الدعوى :

وإذ خلت الأوراق من دليل يقينى على علم المدعى بالقرار المطعون فيه وحقيقته ومداه ، علماً حقيقياً لا ظنياً ولا افتراضياً ، فى تاريخ سابق على تاريخ إقامة دعواه الماثلة بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨ فمن ثم فإنها تكون قد أقيمت خلال المواعيد المقررة قانوناً ، وإذ استوفت سائر أوضاعها الشكلية المقررة قانوناً ، فمن ثم فإنها تضحى مقبولة شكلاً.

وحيث إنه عن موضوع الدعوى :





فإنه يتعين الإشارة - بداءة - إلى أن القرارات الصادرة عن اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج بعودة أبناء المدعى لاستكمال العلاج بالكويت ، والمطعون فيها بموجب الدعوى الماثلة ، هذه القرارات صدرت بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٨ و ٢٠١٩/٣/١٩ على النحو سالف السان أي أنها صدرت قبل تاريخ العمل بلائحة العلاج بالخارج الصادرة في يونيو عام ٢٠١٩ والنافذة بدءاً من ٢٠١٩/٦/٣٠ ، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يخضع لأحكام لائحة العلاج بالخارج الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٤٢١) لسنة ٢٠١٦ بحسبان أن العبرة في تقدير ما إذا كان القرار صحيحاً أو غير صحيح هو بكونه كذلك وقت صدوره " حكم محكمة التمييز في الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠٠٧ إداري. جلسة ٢٠١٠/٤/٦ "

وحيث إن المادة (١١) من الدستور الكويتي تنص على أن :

" تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل. كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية."

وحيث إن المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٤٢١ لسنة ٢٠١٦ في شأن لائحة العلاج بالخارج - قبل الغائه بموجب لائحة العلاج بالخارج الصادرة في يونيو عام ٢٠١٩ وباعتباره المنطبق على النزاع الماثل - تنص على أن :

"يقتصر إيفاد المواطنين للعلاج في الخارج علي حالات السرطان وحالات الجراحات المستعصية والحالات الحرجة والأطفال التي ترى اللجان الطبية التخصصية في المستشفيات أنها تستحق العلاج خارج دولة الكويت ومتوفر علاجها بالخارج "

وتنص المادة الثانية منه على أن :

" يتم إرسال المرضى للعلاج خارج دولة الكويت وفق الشروط والضوابط الواردة في هذه اللائحة على النحو التالي....."



وحيث إن مفاد ما تقدم أن لائحة العلاج بالخارج وفقاً لتعديلها الصادر بموجب القرار الوزاري رقم (٤٢١) لسنة ٢٠١٦ تنص على أن يقتصر إيفاد المواطنين للعلاج في الخارج على حالات السرطان وحالات الجراحات المستعصية والحالات الحرجة والأطفال التي ترى اللجان الطبية التخصصية في المستشفيات أنها تستحق العلاج خارج دولة الكويت وحددت شروط وضوابط إرسال المرضى للعلاج خارج دولة الكويت في المادة الثانية منها على النحو آنف الذكر .

المحامي مسفر عايش



mesferlaw.com

وحيث إن محكمة التمييز قد قضت في هذا الشأن بأن :

" الدستور تكفل بوضع القواعد العامة لحقوق المواطنين وواجباتهم ، وترك للقانون تنظيم هذه الأمور، وأن اللجان الطبية هي الجهة المنوط بها العلاج بالخارج وتقرير الحالة الصحية للمريض وتقدير ما إذا كانت تحتاج إلى علاج بالخارج أم لا ، ومن ثم فإن قراراتها في هذا الشأن يعد من الملاءمات المتروكة لتقديرها بلا معقب طالما خلا القرار من إساءة استعمال السلطة. " في هذا المعنى حكم محكمة التمييز في الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٠٠١ جلسة ٢٠٠٣/٣/٣ "

كما أن من المستقر عليه قضاءً أن :

" القرار الإداري يجب أن يقوم على سبب صحيح يبرره صدقاً وحقاً أي في الواقع وفي القانون، وهو الحالة الواقعية أو القانونية التي تحمل الإدارة على التدخل منفردة بسلطتها الإدارية الأمره بقصد إحداث أثر قانوني هو محل القرار إبتغاء المصلحة العامة الذي هو غاية القرار، وعلى ذلك فإن صحة القرار الإداري تتحدد بالأسباب التي قام عليها ومدى سلامتها على أساس الأصول الثابتة بالأوراق ومدى مطابقتها للنتيجة التي انتهى إليها ، وأنه ولئن كانت جهة الإدارة غير ملزمة بتسبب قراراتها، إلا أنه إذا ذكرت الإدارة أسباباً فإنها تخضع لرقابة القضاء الإداري للتحقق من مطابقتها للقانون، وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى إليها القرار، وعلى المحكمة التحقق من توافر وصحة الوقائع المادية والقانونية التي حملت جهة الإدارة على إصدار قرارها " حكم محكمة التمييز في الطعن رقم (١٩٤) لسنة ٢٠١٢ إداري

تابع الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٩/١٦٠١ إداري/٧

جلسة ٢٥/٦/٢٠١٤ ، وحكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٠/١١٧٤ ق  
جلسة ١٢/١١/١٩٩٥

وترتبنا على ما تقدم ولما كان الثابت بالأوراق أن أبناء المدعى ( )

قد تم إرسالهم للعلاج بالخارج على نفقة وزارة الصحة ، حيث تم إرسالهم إلى مستشفى كليفلاند بالولايات المتحدة الأمريكية وقد تم إجراء عملية زرع كبد لكل منهم ، وقامت إدارة العلاج بالخارج بالوزارة المدعى عليها بإبلاغ إدارة إعادة عايض  
عرض حالة كل ابن من أبناء المدعى على اللجنة الطبية للعلاج بالخارج للنظر  
بشأن عودتهم لمتابعة العلاج بالكويت من عدمه حيث قررت اللجنة مخاطبة مركز ثيان الغانم للجهاز الهضمي والكبد لإبداء الرأي في إمكانية متابعة الحالات الأربعة في المركز بعد عملية زراعة الكبد من عدمه وأوصت بأخذ رأي الطبيب المعالج ، وبتاريخي ٢٨/٢/٢٠١٩ و ١٩/٣/٢٠١٩ قررت اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج عودة أبناء المدعى لاستكمال العلاج بدولة الكويت حسب توصيات الطبيب المعالج وأورد الحاضر عن الجهة الإدارية بالصفحة الأخيرة من مذكرة الدفاع المقدمة منه بجلسة ٣/١١/٢٠١٩ أنه بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠١٨ تم استلام كتاب الطبيب المعالج يفيد إمكانية عودة المرضى إلى الكويت لمتابعة العلاج ، وهو ما يمثل إفصاحاً من الجهة الإدارية عن السبب في إصدار القرار المطعون فيه ؛ حيث تمثل هذا السبب في إرسال الطبيب المعالج كتاباً يفيد إمكانية عودة أبناء المدعى إلى الكويت لاستكمال العلاج ، ومن ثم فإن هذا السبب يخضع لرقابة القضاء الإداري الذي يكون له التحقق من مدى صحته ومطابقته للقانون والأثر المترتب على ذلك وصحة الوقائع المادية والقانونية التي حملت جهة الإدارة على إصدار قرارها .

ولما كان الأمر على ما سلف بيانه وإذ خلت الأوراق من الكتاب الموجه من الطبيب المعالج بإمكانية عودة المرضى إلى الكويت والذي أصدرت الجهة الإدارية المدعى عليها القرار المطعون فيه أستناداً إليه على النحو الوارد بمذكرة الدفاع المقدمة من الحاضر عن الجهة الإدارية بجلسة ٣/١١/٢٠١٩ ، وذلك لاستبيان ما إذا كان هذا الكتاب قد صدر متضمناً إمكانية عودة أبناء المدعى إلى الكويت على وجه الإطلاق



تابع الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٩/١٦٠١ إداري/٧

تأسيسا على انتهاء علاجهم بالولايات المتحدة الأمريكية أو عدم جدوى الاستمرار في هذا العلاج أو أن إمكانية عودتهم مشروطة بمتابعة حالات ابناء المدعى في دولة الكويت على وجه معين ، ومن ثم فإن ذلك إنما يعدو كلاما مرسلأ لا دليل عليه من الاوراق ، وذلك كله في ضوء أن الثابت بالكتب الموجهة بتاريخ ٧ و ١١ و ١٧ و ٢٠١٩/١/١٨ من مستشفى كليفلاند والمودعة حافظة المستندات المقدمة من الحاضر عن المدعى بجلسة ٢٠١٩/٤/١٤ ، أن المستشفى المذكورة قد انتهت إلى

التوصية ببقاء ابناء المدعى سالفى الذكر في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة سنة

على الاقل ، كما ان الثابت بالكتاب الموجه بتاريخ ٢٦/١/٢٠١٧ من مركز ثنائان

الغانم للجهاز الهضمى والكبد إلى مدير إدارة العلاج بالخارج تضمن الإفادة أنه بعد دراسة حالة المريض / فإن المركز ينصح بإكمال

العلاج في مركز زراعة الكبد بكليفلاند بامريكا لمدة سنة من تاريخ زراعة الكبد في

١٥/٥/٢٠١٦ كما ورد في تقرير الطبيب المعالج حيث إن المريض المذكور يعاني

من مرض وراثى جينى نادر ولا يوجد في المركز متخصصين بالأمراض الوراثية

الجينية وأنه على الرغم من أن المركز يتابع حالات زراعة الكبد إلا أن هذا النوع من

الامراض تحتاج إلى متخصصين في الأمراض الوراثية ، وهذا كله لم يتكره الحاضر

عن الجهة الإدارية ولم يقدم ما يفيد خلافه أو ما يفيد أنه يمكن متابعة حالات

ابناء المدعى داخل دولة الكويت ، ومن ثم فإن الاوراق خلّت من دليل قاطع

ويقضى على أن حالة ابناء المدعى المرضية كانت تستدعى - في تاريخ صدور

القرار المطعون فيه - عودتهم من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الكويت

لاستكمال علاجهم في ضوء ما ثبت سلفا من أن حالة ابناء المدعى المذكورين

تستدعى البقاء في الخارج وأن مركز ثنائان الغانم للجهاز الهضمى والكبد قد اشار

في عام ٢٠١٧ إلى انه لا يوجد في المركز متخصصين بالأمراض الوراثية الجينية

وهي الامراض التي يعاني منها أبناء المدعين جميعا على النحو الثابت بالأوراق،

الامر الذى يكون معه القرار المطعون فيه غير قائم على سببه المُبرر قانونًا جديزا

بالإلغاء مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها أحقية ابناء المدعى

( فى استكمال علاجهم بالخارج على نفقة وزارة الصحة.



تابع الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٩/١٦٠١ إداري/٧

ولا ينال مما تقدم القول بأن قرارات اللجان الطبية في شأن العلاج بالخارج ، إنما تعد من الملاءمات المتروكة لتقديرها بلا معقب طالما خلا القرار من إساءة استعمال السلطة فذلك مردود بأنه ولئن كان ذلك صحيحاً إلا أن من المستقر عليه قضاء أنه إذا ذكرت الإدارة أسبابنا للقرار الصادر عنها فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة القضاء الإداري للتحقق من مطابقتها للقانون، وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى إليها القرار، وأنه على المحكمة التحقق من توافر وصحة الوقائع المادية والقانونية التي حملت جهة الإدارة على إصدار قرارها ، وهو الأمر الحاصل في الحالة محل التداعي على النحو سالف البيان .

وحيث إنه عن طلب تنفيذ الحكم بالمسودة بدون إعلان، فإن المحكمة ترى أن تأخير التنفيذ يترتب عليه ضرر جسيم بمصلحة أبناء المدعى لتعلق الأمر بحالتهم الصحية، ومن ثم فإنها تجيب المدعى إلى هذا الطلب عملاً بسلطتها المقررة بالمادة (١٩١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وحيث إنه عن المصروفات فإن المحكمة تلزم بها الجهة الإدارية المدعى عليها لخسراتها التداعي عملاً بالمادة (١١٩) من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

**فلهذه الأسباب**

حكمت المحكمة: بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار الإداري الصادر بإنهاء علاج أبناء المدعى ( بالولايات المتحدة الأمريكية على نفقة وزارة الصحة وعودتهم لاستكمال علاجهم في الكويت، مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها استكمال علاجهم بالخارج على النحو المبين بالأسباب، وألزمت الجهة الإدارية المدعى عليها المصروفات وعشرة دنائير مقابل أتعاب المحاماة وأمرت بتنفيذ الحكم بمسودته بدون إعلان وبغير وضع صيغة تنفيذية عليه.

المستشار

أمين السر